معوقات الاستثمار السياحي والمحفزات لتحسين المناخ الأستثمارى فى مصر

الدكتورة / ولاء محمد الاباصيرى محمد
جامعة قناة السويس

الملخص:
تهدف الدراسة الحالية الى وضع إطار منهجى مقترح لمعالجة المعوقات الاستثمارية السياحية والمستثمر المحلى والأجنبي وتقيم المناخ الاستثمارى فى مصر ودراسة العلاقة بين أداء المناخ الأستثمارى وبين جذب الاستثمارات السياحية ، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى بشقيه المرجعى والميدانى عن طريق وصف وتحليل معوقات الاستثمارات السياحى ودراسة المناخ الاستثمارى وايجاد حلول لتلك المعوقات واثر ذلك على القطاع السياحى فى مصر حيث تقوم الدراسة على جمع المعلومات بالمناخ الاستثمارى فى مصر ودور المعوقات الاستثمار السياحى فى نفور الأستثمارات من مصر وتوزيع استمارة المقابلة الشخصية على بعض رجال الأعمال واستمارة استبيان وأظهرت نتائج الاستبيان وجود ارتباط معنوي ايجابي عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٥) معالجة للمعوقات الاستثمار السياحى وجذب الاستثمارات وأوصت الدراسة بضرورة توفير المناخ الاستثمارى الملائم لجذب المستثمرين الى مصر .

Abstract
The current study aims to develop a proposed methodological framework to address tourism investment obstacles and the local and foreign investor, evaluate the investment climate in Egypt, and study the relationship between the performance of the investment climate and attracting tourism investments. investment and find

solutions to these obstacles and their impact on the tourism sector in Egypt, where the study is based on collecting information on the investment climate in Egypt and the role of tourism investment obstacles in the aversion of investments from Egypt and the distribution of a personal interview form to some businessmen and a questionnaire form. Statistically significant (0.05) addressing the obstacles to tourism investment and attracting investments. The study recommended the need to provide an appropriate investment climate to attract investors to Egypt.

المقدمة:

أصبح الاستثمار السياحي حديث المواطنين البسطاء في العديد من الدول التى عانت من الثورات والاضطرابات الامنية والأزمات السياسية والاقتصادية بشكل عام، ومصر بصفة خاصة؛ فلا شاغل لهم إلا العمالة التي تم تسريحهامن المنشآت السياحية والفندقية نتيجة ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني. بل أصبحت الاجتماعات المتعلقة بمناقشة العديد من القضايا المتصلة بالجوانب التنموية والاستثمارية للقطاع السياحي ,وتلك التي تهم المرتبطين بشكل مباشر أو غير مباشر بالمشروعات الاستثمارية السياحية، هي الشغل الشاغل للجان الحكومية، والجمعيات المهنية المتخصصة، والمستثمرين السياحيين؛ ما يؤكد أهمية موضوع الاستثمار السياحي الذي أصبح محور التنمية الرئيسي ومدى أهمية دراسة المعوقات الرئيسية التى تعوق نمو الاستثمار السياحى فى مصر .

أولا: موضوع البحث وإشكاليته :- تتناول هذه الدراسة التحديات التي تواجه عملية الاستثمار السياحي في مصر ومنها معوقات أقتصادية وأجتماعية وغيرها، وسبل التعامل معها خاصة في ظل المنافسة القوية من التكتلات

والتجمعات الدولية كالاتحادالأوروبي التي توفرمتطلبات جذب المزيد من الاستثمارات السياحية. كما تأتي أهمية الدراسةً نظرا إلى تعدد المتغيرات والمستجدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشهدها المنطقةالعربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة وتؤثر في بيئة المناخ الاستثماري السياحي وما يترتب عليه من نتائج تؤثر على الاقتصاد المصرى .

ثانيا: أهداف البحث :- تهدف الدراسة إلى وضع أطار منهجى مقترح لرفع كفاءة الاستثمار السياحي على المستويين الحكومي والخاص. ويمكن تحقيق هذا الهدف العام من خلال الأهداف الفرعية الآتية :

- إلقاءالضوء على مفهوم عملية الاستثمار السياحي وأهميتها.والتعرف على مفهوم المناخ الاستثمارى
- تحديد أهم التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي فى مصر .
- إيجاد بعض الحلول المقترحة من أجل تحسين المناخ الاستثمارى فى مصر

الإستعراض المرجعي

مفهوم الاستثمار السياحى :-

ثمة تعدد في تعريفات الاستثمار السياحي ,وتفاوت في ما بينها .ولتوضيح هذا الاختلاف ,يمكن وضع عدداً من الأمثلة التي وردت في الأدبيات العلمية والمهنية العربية والدولية وهذه التعريفات هي:-(مكاوى،٢٠١٤)

- الاستثمار السياحي هو ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي سواء المادي أو البشري ,بغية زيادة طاقة

البلد السياحية ,كالفنادق والمدن السياحية والمطاعم والطرق والنقل السياحي .

- هو القدرة على تحقيق الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال السياحة ,من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية والتشغيلية وتحسينها ,وتقديم أفضل الخدمات في مجالات السياحة المختلفة .

يعرف الإستثمار السياحى على أنه " هو الإنفاق على رأس المال الثابت ورأس المال المتحرك ورأس المال غير الملموس ، وذلك بهدف تكوين الإستثمارات السياحية الجديدة والمحافظة على الإستثمارات القائمة أو تجديدها(جاد،٢٠١٢،ص٣١) .

ويشمل الإنفاق على ثلاثة أشكال من رأس المال وهى كالتالى :

- رأس المال الثابت : وهو يشمل المبانى مثل القرى السياحية والشركات السياحية والفنادق وما يتطلب من معدات وآلات .
- رأس المال المتحرك : ويشمل الإنفاق على المواد الأولية مثل الأطعمة أى السلع اللازمة لتقديم المنتج النهائى فى هذه الحالة ، أو تتمثل فى المواد الخام اللازمة لفرش الغرف بالفنادق أو الإستثمارات المكملة : ويقصد بها المشروعات السياحية التى يتطلب وجودها حتى تتمكن من تقديم خدماتها مثل الإستثمار فى مجال المرافق الأساسية وكذلك إنشاء المطارات والموانىء الجوية والبحرية والطرق .
- رأس المال غير الملموس : يتمثل فى الإنفاق الذى يوجه إلى عمليات الترويج والتسويق الخاص بالمشروع الإستثمارى والإنفاق على عناصر المزيج التسويقى (جاد،٢٠١٢) .

أنواع الأستثمار السياحى :-

يغطى الاستثمار فى القطاع السياحى العديد من المجالات المتعددة والمتنوعة و تشمل الاستثمار فى المقومات والامكانيات الرئيسية لصناعة السياحة والتى تتحدد فى محورين رئيسين :- (الزهرانى ،٢٠٠٨)

١- الاستثمار فى التجهيزات والتسهيلات السياحية Tourism (Infrastructure Facilities) والتى تعرف اصطلاحا بالخدمات السياحية ويضم تلاتة مجالات رئيسية :-

- خدمات الاقامة والاعاشة والتسهيلات الترفيهية
- خدمات النقل
- خدمات الاتصالات

٢- الاستثمار فى مجال الثروة السياحية ويتمركز فى الاستثمار فى مجال الثروة السياحية بصورة رئيسية فى مواقع الجذب السياحى ومواردة متمثلة فى :-

- مواقع التراث الثقافى
- مواقع التراث الطبيعية

أهداف الاستثمار السياحى :-

إن أهداف الاستثمار السياحى فى الموارد الثقافية الطبيعية والتجهيزات والخدمات السياحية تهدف لتحقيق الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التى يمكن أجمالها فيمايلى :-

١- اقتصاديا :-

يعود الاستثمار في القطاع السياحي بالعديد من الفوائد والمنافع الاقتصادية للدولة والمجتمع :-

وتتمثل الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

- توسيع مساهمة السياحة في الناتج الوطني Gross National Product GNP).
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة الدخل من العملات الأجنبية.
- تحسين ميزان المدفوعات.
- زيادة القيمة المضافة وتوسيع الأثر المضاعف.
- تنويع مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية الوطنية، باستقطاب رؤوس الأموال الوطنية واستثمارها في القطاع الخاص مجال الحرف والصناعات التقليدية ذات الصلة بصناعة السياحة.
- تنمية البنية التحتية والمرافق العامة وتطويرها (الزوكة ،١٩٩٨).

٢- أجتماعيا وثقافيا :-

يسعى الاستثمار في القطاع السياحي وصناعة السياحة اجتماعياً وثقافياً إلى إحداث التحولات فى التعامل مع السائح والزائر بطريقة تحافظ على الأنماط الاجتماعية والثقافية وعادات المجتمعات المحلية وتقاليدها وتراثها من ناحية .وفى نفس الوقت العمل على تطوير الإمكانات المجتمعية للتعامل مع الثقافات الوافدة مع السائحين، لإيجاد نوع من التواؤم والتجانس بين المنظومة الاجتماعية المحلية والمنظومة الاجتماعية والثقافية المصاحبة لدخول السائحين وإقامتهم وأختلاطهم بالسكان المحليين وتتضمن الاهداف الاجتماعية والثقافية ما يلى :-

- المساهمة في تنمية التوازن الاجتماعي والاقتصادي وتحقيقه بين المناطق والمحافظات المختلفة في الدولة
- توفير فرص عمل تعمل على الحد من البطالة وارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية، وغير ذلك من المنافع والفوائد الأخرى

- الشراكة المجتمعية عن طرق دمج المجتمعات المحلية فى عملية التنمية السياحية (جابر،٢٠٠٤) .

٣- الاستدامة البيئية :-

أهداف الاستثمار في القطاع السياحئي فيما يتعلق بالاستدامة البيئية تعمل على تحقق الاتى :-

- منع أي تغير في معطيات البيئة أو تشويهها أو استنزاف مواردها.
- المحافظة على مكونات البيئة وأيكلوجية المكان الذي هو عبارة عن التفاعل بين الإنسان والبيئة.
- تعزيز الوعى البيئي لدى للسائحين من الخارج والداخل والمستثمرين ومتخذى القرار فى القطاعين العام والخاص
- الاهتمام والعناية بقضايا التلوث المائى والهوائى والصوتى والبصرى
- الاهتمام بالقدرات التحملية للمواقع السياحية والثقافية والطبيعية بحيث لاتؤذى كثافة السياحة الى تدهور الحياه البيئية (الزهرانى،٢٠٠٨).

أخر له دوره الفعلي في تكوين الدخل الوطني، و يختلف هذا الدور بحسب حجم و أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، إذ يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، فالأجور التي تدفع للعاملين بها، الأرباح والدخول التي تتحقق للمستثمرين والتدفقات المالية الأخرى، إنشاء المشروعات الجديدة الخاصة بإنتاج المستلزمات السلعية والخدمية للقطاع السياحي والنجاح في تحقيق درجة عالية من التكامل بين القطاع السياحي وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة والناتج القومي للدولة (شعوبى،٢٠٠٧).

⊙ أهمية الاستثمار السياحي في توفير مناصب العمل:-

يستوعب القطاع السياحي أعداداً كبيرة من العمال لأن معظم خدماته لا يمكن أن تؤدى إلا من خلال العنصر البشري، حيث لا يمكن تأديتها بواسطة الآلات؛ و يختلف أثر الاستثمار السياحي على العمالة وفقا للأهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني و أهميته كقطاع إنتاجي بالنسبة للقطاعات الإنتاجية الأخرى وتكمن أهم هذه التأثيرات فيما يلي:-

- إن تأثير السياحة على العمال تحدد أنماط النشاط السياحي فبعض الأنشطة تحتاج إلى يد عاملة مكثفة عن الأنماط الأخرى، فتسهيلات الضيافة ولاسيما في الفنادق وبيوت الضيافة توظف نسبة كبيرة من العمال كما يلي:
  - توفر مؤسسات الإقامة فرصة عمل واحدة على الأقل لكل غرفة .
  - توفر أنشطة السياحة و الترويح مالا يقل عن ٧٥ %من جملة فرص العمل التي توفرها مؤسسات الإقامة.
  - تؤمن قطاعات الخدمات المرتبطة بالنشاط السياحي نفس عدد فرص العمل التي توفرها مؤسسات الإقامة(دعبس،٢٠٠٣).
- إن تأثير السياحة على العمال تحدده المهارات المتاحة محليا، فالنشاطات السياحية تتطلب في الكثير من الأحيان عدد كبير من العمال ذوي المهارات القليلة و بالمقابل فإنها توفر عددا أخر من

الوظائف الإدارية والمتخصصة، و غالبا ما يتم ملء هذا القطاع من قطاعات العمل الأخرى في الإقليم أو جلبها من الخارج .

- إن معظم العمالة في القطاع السياحي تتسم بالموسمية حيث يتطلب ذلك تشغيل عمالة إضافية لمواجهة الزيادة في الطلب خلال موسم الذروة، وهو شيء مفيد لأولئك الذين يتطلعون إلى عمل موسمي، كما هو الحال لدى الطلاب و أصحاب العمل الإضافي، و من جانب آخر فإن العمل الموسمي يؤدي إلى سلبيات فهو يجتذب قوة العمل الهامشية و يرى البعض أن هذا لا يشجع على الحركة بعيدا عن القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجا .
- تعكس موسمية العمل في الاستثمارات السياحية عدة أثار اقتصادية و اجتماعية منها موضوع طاقة العمل العاطلة في الفترات غير الموسمية، كذلك اجتذاب عمال يعملون في وظائف أخرى طوال الوقت يكون ذلك على حساب الأنشطة غير السياحية .
- إن الإنفاق السياحي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني و زيادة العمالة ، لكن ليس من الضروري أن يتساوى معامل مضاعف الدخل مع معامل مضاعف العمالة، فتعظيم الدخل و تعظيم العمالة قد لا يكونان متطابقين تماما(أمين،٢٠١٦).

⊙ أهمية الاستثمار السياحي في نقل التكنولوجيا :-

إن السماح للاستثمار الأجنبي بالدخول في مشروعات سياحية يمكن أن يحقق درجة من التقدم التكنولوجي عن طريق :

١. نقل فنون وأنظمة الإدارة الحديثة بالفنادق و غيرها من المنشآت السياحية .
٢. إدخال تجهيزات (آلات، معدات ...) جديدة يمكن استخدامها إما في تسهيل تقديم الخدمات السياحية بأنواعها المختلفة أو إنتاج سلع صناعية للأغراض السياحية .
٣. تطوير و تحسين طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية بإتباع برامج تدريب للقوى العاملة .
٤. لقيام ببحوث التنمية و التحديث في المجالات المختلفة للنشاط السياحي .
٥. القيام بأعمال التنقيب عن الآثار و ترميمها(أبو قحف،٢٠٠٣).

معوقات الأستثمار السياحى بشكل عام :-

هناك العديد من المعوقات التي تحد من إقبال القطاع الخاص واندفاعه إلى الاستثمار في مواقع التراث الثقافي والطبيعي وموارده، وفي مجال الخدمات والتسهيلات والتجهيزات السياحية، مما يتطلب تضافر الجهود؛ للحد من تأثير تلك المعوقات على الاستثمار وفوائده المتعددة حتى تصبح بيئة الاستثمار بيئة جاذبة، وإجمالاً تتمثل تلك المعوقات فيما يلي:-

- المعوقات السياسية :عدم الاستقرار الأمني الناتج من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والخلافات الحدودية , والخلافات السياسية

الطارئة بين بعض الدول ,والتي تنعكس سلبيا من خلال توجيه الرأي العام إلى مهاجمة وجود الاستثمارات السياحية, وغياب الثقة السياسية بين المستثمر الأجنبي والدولة ,ما يؤدي إلى هجرة المزيد من الاستثمارات السياحية (مكاوى ،٢٠١٤).

- المعوقات الاجتماعية :ضعف إشراك المجتمعات المحلية خاصة النائية منها في عمليات الاستثمار السياحي التي تتم في المباني والمواقع التراثية والتاريخية الموجودة في هذه المجتمعات ,وعدم وجود وعي سياحي بأهمية الموروثات الثقافية والاجتماعية للبلد المضيف ,والافتقار إلى مشاركة القطاع الخاص في عمليات صنع القرار الاستثماري (الزهرانى،٢٠٠٨).

- المعوقات القانونية والتشريعية

بنظرة أكثر عمقا إلى القوانين والتشريعات السياحية ,فأنها لا تعكس حلولاً فاعلة لواقع الممارسات الاستثمارية السياحية في كثير من الدول العربية .بل تحاول أن تتكيف مع القوانين غير السياحية السائدة, لملاءمة الأنظمة والقوانين والتشريعات الاستثمارية كمدخل قصير المدى والسائدة في معظم الدول العربية(المهيبرات،٢٠٠٩).

- المعوقات المتعلقة بالبنية الأساسية

وتتمثل أهم التحديات والمعوقات بهذا الصدد ,في :عدم توافر البنية التحتية بشكل جيد لإقامة الاستثمارات ,ما قد يرفع من تكاليف الإنشاء والتشغيل لهذه الاستثمارات ,وتقادم البنية التحتية في بعض الدول العربية ,وصعوبة الحصول

على مواقع مؤهلة بنيوياً وملائمة للاستثمار, وعدم ملائمة البنية التحتية لتوفير الخدمات التكنولوجية الحديثة للمشروعات السياحية ,وضعف مشاركة القطاع الخاص في المشروعات
الاستثمارية المتعلقة بالبنية التحتية نظراً إلى ارتفاع تكلفتها ,وعدم اقتناع بعض الجهات الحكومية بأولويات الاستثمار في مشروعات البنية التحتية في المناطق السياحية النائية (فتح الله،٢٠١٦).

- المعوقات المتعلقة بالمستثمر السياحي:-

أما التحديات المتعلقة بالمستثمر السياحي نفسه ,فتتمثل في عدد من الصعوبات التي تؤثر سلبياً في التوجه الاستثماري للمشروعات والشركات السياحية في العديد من الدول العربية ,ومنها :

- عدم اهتمام المستثمر بصياغة رسالة المشروع بصورة واضحة تعبر عن توجهاته الاستثمارية المستقبلية,
- سوء اختيار أنماط التمويل وأدواته المتعلقة بتمويل المشروعات الاستثمارية السياحية المختلفة من مصادر محلية وأجنبية وبفوائد عالية,
- سوء اختيار النموذج الاستثماري الأمثل الذي يضمن نمو المشروع واستمراره في المجتمعات العربية.

معوقات الاستثمار السياحى فى مصر :-

على الرغم من أهمية الاستثمار كأحد محددات التنمية والنمو الاقتصادى ودوره الهام فى رفع القدرات الانتاجية للأقتصاد القومى وزيادة معدلات التشغيل إلا أن

معدل النمو الاستثمارى فى مصر ما زال متواضعا نظرا لما يواجة المستثمرين من مشاكل .

يمكن تصنيف المعوقات التى تواجة الاستثمار السياحى فى مصر الى :-

١. المعوقات الاقتصادية :-

- يؤثر الاداء الاقتصاد المصرى ككل على جذب المستثمرين والاستثمارات ونتيجة التقلبات الاقتصادية التى يتعرض لها الاقتصاد المصرى من زيادة معدلات التضخم وزيادة العجز فى الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى وعدم الاستقرار أسعار صرف الجنية مقابل الدولار أدى الى عدم جاذبية مناخ الاستثمار المصرى .
- صغر حجم السوق وعدم توافر مراكز التسويق وعدم فاعليتها ويرجع ذلك إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى مما يدى الى ضعف القوى الشرائية فى الاقتصاد المصرى.
- انخفاض جودة المدخلات الانتاج وارتفاع الرسوم الجمركية على المستورد منها حيث أن اغلب مستلزمات الإنتاج مستوردة فتتأثر أسعارها بهذة الرسوم وباسعار صرف الجنية بالعملات الاجنبية (السروجى،٢٠٠٦).

٢. المعوقات التنظيمية :-

تتضمن هذه المعوقات ما يتعلق بلإجراءات العامة للتنمية السياحية المتعلقة بالضوابط والاجراءات الخاصة بالضوابط التنظيمية للأرتباط مع شركات التنمية و الاستثمار السياحى وتخضع القواعد والشروط المنظمة لإدارة واستغلال التصرف فى الاراض المخصصة للهيئة العامة للتنمية السياحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٨ لسنة ١٩٩٥ (دسوقى ،٢٠٠٩) .

٣- المعوقات المالية :-

- ارتفاع تكلفة الإقراض
- عدم رغبة البنوك فى تمويل المشروعات السياحية ويرجع الى الخوف من ارتفاع نسبة المخاطرة فى المشروعات السياحية
- عدم وجود نظام للحوافز لدى البنوك للسداد المبكر للقرض التى يحصل عليها المستثمرين
- مغالاة بعض المستثمرين فى طلبات التمويل
- البيروقراطية وكثرة إجراءات الائتمان فى البنوك(دسوقى ،٢٠٠٩)

➢ سياسات معالجة المعوقات السياحية الاستثمارية :-

تهيئة البيئة الاستثمارية ومعالجة المعوقات وتكثيف الجهود وتركيزها كلها عوامل تساعد القطاع الخاص وتشجعه على الاستثمار في القطاع السياحى ومواردة المتعددة لذلك يجب تذليل معوقات الاستثمار السياحى ولابد من انتهاج السياسات والخطط التى تعمل على تحقيق الاتى :-

⊙ تحديد مواقع المشروعات السياحية المقترحة، مع تصنيفها وتحديد طبيعتها، والعمل على تهيئتها للجذب السياحي

⊙ تفعيل استراتيجية الترويج للاستثمار السياحي في مجال قطاع الخدمات والتسهيلات السياحية ومواقع الجذب السياحي الثقافي والطبيعي وموارده.

⊙ تشجيع رأس المال الوطني(القطاع الخاص) بالاستثمار في القطاع السياحي وتذليل العقبات أمام الاستثمار في هذا القطاع.

⊙ تقديم التمويل للاستثمار السياحي، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أن السياحة قطاعٌ صناعى فعال يسهم فى توسيع القاعدة الاقتصادية للمجتمعات المحلية والاقتصادي الوطني.

- التنسيق بين القطاع السياحى والجهات الحكومية الاخرى لتسهيل الاجراءات وسرعة انجاز المعاملات الخاصة بالمستثمرين (الزهرانى ،٢٠٠٨).

ثانيا :- ماهية المناخ الاستثماري :حسب تعبير الؤسسة العربية لضمان الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الامنية، القانونية والإدارية اليى تشكل المحيط الذي تجرى فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر، عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل فى مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر ايجابيا أو سلبيا على فرص نجاح الشروعات الاستثمارية الاقتصادية وبالتالى تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له.

الاحصاء التحليلي لمحتويات الدراسة

أولا : أختبارات تحليل التباين أحادى الاتجاه

أ) اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد واحد ولذلك لمعرفة هل هناك اختلاف بين متوسطات الرأي بين الفئات المكونة للعينة من حيث [الوظيفة] حول مدى الاتفاق بشأن كل فرض من فروض الدراسة.

ANOVA

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
H1	Between Groups	.031	2	.016	.024	.977
	Within Groups	43.708	66	.662		

Total	43.739	68			
H2 Between Groups	.646	2	.323	.556	.576
Within Groups	38.339	66	.581		
Total	38.986	68			

من تحليل (ANOVA) بالجدول (٢٣) وجد ان **بشأن الفرض الاول H_1**

قيمة 0.977 = P–Value اكبر من ٥% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الاراء لكل فئة من الفئات الثلاثة للوظيفة بشأن وجود علاقة بين المعوقات الاستثمار السياحى والمناخ الأستثمارى الفروض وذلك مع اختلاف الوظيفة لكل فئة.

بشأن الفرض الثاني H_2

قيمة 0.576 = P–Value اكبر من ٥% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الاراء لكل فئة من الفئات الثلاثة للوظيفة بشأن صحة الفرض الثاني.

ب)اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد واحد ولذلك لمعرفة هل هناك اختلاف بين متوسطات الرأي بين الفئات المكونة للعينة من حيث [الخبرة] حول مدى الاتفاق بشأن كل فرض من فروض الدراسة .

جدول رقم (٢٤)

ANOVA

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
H1	Between Groups	2.594	2	1.297	2.081	.133
	Within Groups	41.145	66	.623		
	Total	43.739	68			
H2	Between Groups	.231	2	.115	.196	.822
	Within Groups	38.755	66	.587		
	Total	38.986	68			

من تحليل (ANOVA) بالجدول (٢٤) وجد ان

بشأن الفرض الاول H_1

قيمة 0.133 = P–Value اكبر من ٥% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الاراء لكل فئة من الفئات الثلاثة للخبرة وهذا يعني أن أن الخبرة الاقل من 5 سنوات و أصحاب الخبرة من 5 إلى 10 سنوات و أصحاب الخبرة 10سنه فأكثر اتفقوا بشأن وجود علاقة علاقة بين معوقات الأستثمار السياحى والمناخ الأستثمارى الفروض وذلك مع اختلاف الخبرة لكل فئة.

بشأن الفرض الثاني H_2

قيمة 0.822 = P-Value اكبر من ٥% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الاراء لكل فئة من الفئات الثلاثة للخبرة وهذا يعني أن أن الخبرة الاقل من 5 سنوات و أصحاب الخبرة من 5 إلى 10 سنوات و أصحاب الخبرة 10سنه فأكثر اتفقوا بشأن صحة الفرض الثاني.

اختبار كروسكال ويلز لقياس الفرق بين المتوسطات

من اختبارات تحليل التباين أحادي الاتجاه السابقة تبين انه لا توجود فروق معنوية بين فئات الدراسة حول الاتفاق بشأن فروض البحث سواء من حيث طبيعة العمل أو من حيث فئات الدرجة العلمية أو من حيث فئات سنوات الخبرة و بما أن الشرط الاساسي لإجراء اختبارات تحليل التباين هو أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و علية و لضمان صحة النتائج نقوم بعمل اختبار كروسكال ويلز الغير معلمي للتأكد على النتائج التى توصلنا إليها.

أ)اختبار وجود اختلاف معنوى بين متوسطات الرأي بين الفئات الثلاثة المكونة للعينة حسب الوظيفة حول مدى الاتفاق بشأن الفروض للدراسة بأستخدام أختبار كروسكال ويلز

Test Statistics [a,b]

	H1	H2
Chi-Square	.015	1.120
Df	2	2
Asymp. Sig.	.993	.571

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: VAR00003

يلاحظ ان مستوي الدلالة للفروض [.Asymp. Sig] هم جميعاً اكبر من ٥% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الاراء لكل فئة من الفئات الثلاثة للعينة بشأن الاتفاق في الرأى حول صحة وجود علاقة علاقة بين معوقات الاستثمار السياحى والمناخ الاستثمارى فى مصر الفروض وصحة الفرض الثاني وذلك مع اختلاف الوظيفة لكل فئة و هذا ما أكدة اختبار تحليل التباين سابقاً.

ب)اختبار وجود اختلاف معنوى بين متوسطات الرأي بين الفئات الاربعة المكونة للعينة حسب الخبرة حول مدى الاتفاق بشأن الفروض للدراسة بأستخدام أختبار كروسكال ويلز

Test Statistics

	H1	H2
Chi-Square	6.201	.806
Df	2	2
Asymp. Sig.	.145	.668

يلاحظ ان مستوي الدلالة للفروض [Asymp. Sig.] هم جميعاً اكبر من ٥% هذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الاراء لكل فئة من الفئات الثلاثة للعينة بشأن الاتفاق في الرأى حول صحة وجود علاقة علاقة بين المعوقات الاستثمار السياحى والمناخ الاستثمارى فى مصر لفروض وذلك مع اختلاف الخبرة لكل فئة وصحة الفرض الثاني هذا ما أكدة اختبار تحليل التباين سابقاً.

اختبار صحة الفروض باستخدام t

نقوم باختبار صحة كل فرض من الفروض، عن طريق اختبار أن متوسط الرأي لكل فرض اكبر من ٣ فكانت نتائج الاختبار كالتالي

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1	69	4.2174	.80201	.09655
H2	69	4.0145	.75718	.09115

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
H1	12.609	68	.021	1.21739	1.0247	1.4101
H2	11.130	68	.009	1.01449	.8326	1.1964

نلاحظ ان ما يلي:-

قيمة .P-Value للفرض الاول اقل من ٥% هذا يعني لايمكن قبول ان المتوسط للفرض الاول يساوي ٣ ولهذا نقبل ان المتوسط اكبر من ٣ وهذا يعني أن المبحوثين في العينة بالكامل اتفقوا بشأن وجود علاقة علاقة بين

سياسات البنوك والاستثمار السياحى بأقليم قناة السويس ولذلك لان متوسط الرأي اكبر من ٣ .

قيمة .P–Value للفرض الثاني اقل من ٥% هذا يعني لايمكن قبول ان المتوسط للفرض الثاني يساوي ٣ ولهذا نقبل ان المتوسط اكبر من ٣ وهذا يعني أن المبحوثين في العينة بالكامل اتفقوا بشأن صحة الفروض الثاني ولذلك لان متوسط الرأي اكبر من ٣ .

أختبار صحة الفرض الاول بأستخدام الانحدار الخطي البسيط

تم اختبار الفرض الاول " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلاله احصائيه بين معوقات الاستثمار السياحى والمناخ الاستثمارى فى مصر الفروض من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

اولا: معامل الارتباط بين معوقات الاستثمار السياحى والمناخ الاستثمارى فى مصر

المتغيرات	معامل الارتباط(r)	مستوى الدلالة
العلاقة بين معوقات الاستثمار السياحى والمناخ الاستثمارى فى مصر	**0.887	**0.00

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين معوقات الاستثمار السياحى والمناخ الاستثمارى فى مصر "، حيث بلغ معامل الارتباط 0.887 بمستوى معنوية اقل من 0.05.

إثبات الفرضية: وعليه نرفض الفرض الإحصائي القائل لا توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين معوقات الاستثمار السياحى والمناخ الاستثمارى فى مصر ونقبل بوجود تلك العلاقة

ثانيا:- تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression لقياس تأثير معوقات الاستثمار السياحى والمناخ الاستثمارى فى مصر

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير ابعاد جودة الحياه الوظيفيه علي اداء العاملين فى الشركات السياحيه

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	0.117	0.694	0.521	125.3	0.00**	% 78.7

معامل الانحدار	**0.858**	**11.149**	**0.00****			

١ – معامل التحديد (R2) :

يلاحظ أن المتغير المستقل (**المعوقات الاستثمار السياحى**) يفسر (78.7 %) من التغير الكلي في المتغير التابع (**تحسين اداء المناخ الأستثمارى فى مصر**). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم استخدام إختبار (F–test)، وحيث أن قيمة إختبار (F–test) هي (125.3) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.05) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على بعد **المناخ الأستثمارى فى مصر**.

٣– اختبار معنوية المتغير المستقل:

باستخدام إختبار (t.test) وجد أن المتغير المستقل (**المعوقات الاستثمار السياحى**) ، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (**أداء المناخ الأستثمارى فى مصر**)، حيث بلغت قيمة "ت" (11.149) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

٤–اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى 0.99، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى . كما يلي فى المدرج التكرارى

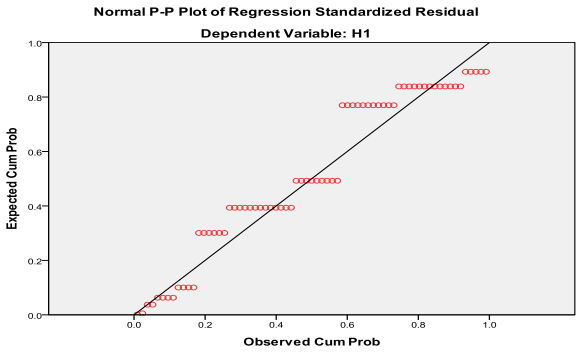

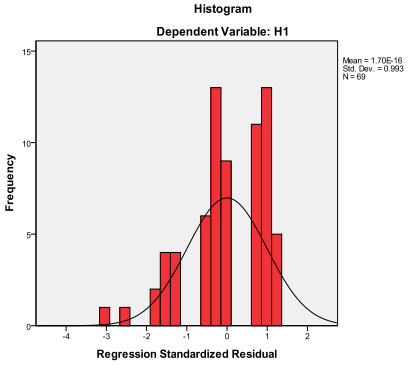

٥ – معادلة النموذج $Y = 0.117+0.858\ X$

حيث أن :-

X تعبر عن المتغير المستقل وهو المعوقات الاستثمار السياحى

Y تعبر عن المتغير التابع و هو المناخ الاستثمارى فى مصر

من نموذج العلاقة الإنحداريه السابق ، يمكن التنبؤ بدرجات **أداء المناخ الاستثمارى فى مصر** ، من خلال قياس مؤشرات **سياسات معالجة معوقات الاستثمار السياحى** ، وتطبيق ذلك النموذج ، وهو يدل على أن:-

-كل زيادة فى مؤشرات **سياسات تحسين الاستثمار السياحى** بمقدار واحد صحيح. تؤدى الى زيادة في **أداء المناخ الاستثمارى فى مصر** قدرها (0.859).

ثانيا :-من خلال نموذج الإنحدار السابق نجد أن معامل تحديد سياسات أداء الاستثمار السياحى (R2)، يفسر نسبة بلغت (78.7%)،على المناخ الاستثمارى فى مصر

ثانيا:خلصت الدارسة بعد تحليل إستمارات الإستبيان ٣٦ أستمارة وتحليل المحتوى للمقابلات الشخصية مع ٢٣من رجال الأعمال الى أطار منهجي مقترح لتحسين مناخ الاستثمار السياحى فى مصر:

م	المعوقات	مقترحات الحلول	الجهه المسؤلة عن الإداء	عاجل جداً	عاجل	مستمر
١	العمليات الارهابية	▪ العمل على الاستقرار الأمنى بالمنطقة	وزارة الداخلية	✓		
		▪ وضع أستراتيجيات للأعلام من أجل التخفيف من التأثير السلبى للعمليات الأرهابية وخاصة فى الاعلام الدولى	وزارة الأعلام	✓		
		▪ تصوير الفعاليات الهامة والتى لها تأثير كبير مثل حفل نقل المومياوات		✓	✓	

		من المتحف المصرى الى المتحف الكبير . ▪ أستضافة شخصيات هامة ومؤثرة دوليا وكبار رجال الاعمال دوليا ومحليا ومناقشة اهم المعوقات لايجاد حلول جادة لها . ▪ عمل حملات اعلانية للمواقع السياحية فى مصر وتشجيع مخرجي الافلام والمسلسلات التلفيزيونية الى تصوير الاماكن السياحية فى مصر				
٢	**البيروقراطية**	○ القضاء على البيروقراطية والروتين الحكومى الذى يكلف المستثمر الوقت والمال والجهد ويجعله يفر من الاستثمار فى مصر ○ إنشاء كيان حكومى خاص بتنشيط	مجلس الوزراء وزارة الإستثمار والتعاون الدولى	✓	✓	

		الاستثمار تكون له دراية بكل النواحى الاقتصادية والتجارية والاستثمارية ويكون له سلطة اتخاذ القرارات واجبة النفاذ .				
٣	**قوانين الاستثمار**	• سرعة أصدار قانون الشركات . • تعديل قانون حق الانتفاع للمستثمر يجعلة يناسب رغبة المستثمرين. • حل مشاكل المستثمرين العالقة وذلك بدافع إضفاء الجدية على حسن نية الدولة فى السعى لتنشيط الاستثمار وتذليل العقبات . • العمل على ايجاد حلول لتسوية الديون المتعثرة للمستثمرين • تشجيع المستثمرين عن طريق حزمة من القرارات البنكية	مجلس الوزراء البنك المركزى البنك المركزى	✓ ✓	✓ ✓	

		لتسهيل عمليات القروض وطرق التمويل والضمانات المقدمة . • ضرورة إحداث منتوج مالي (قرض فندقي) خاص لتمويل المشاريع السياحية يتماشى مع خصوصيتها، والسعي لإنشاء بنوك متخصصة في المجال السياحي للتصدي لمشاكل التمويل التي تعترض المستثمرين • مراجعة قوانين العمل وإصلاحها لمنع رجال الأعمال الضمانات الكافية لمعالجة الخلافات العمالية والتعاقدية. • خفض الرسوم الجمركية على المستثمرين		✓ ✓ ✓ ✓	✓	

		(المحلى والاجنبي) • السيطرة على سعر الصرف للعملة المحلية • تشجيع شركات القطاع الخاص على الإندماج وتكوين كيانات اقتصادية اكثر قدرة مالية أو تكوين شركات مساهمة عامة عن طريق منع الحوافز الضريبية والمالية الأخرى. • زيادة فاعلية و تكثيف البرامج الخاصة بتعريف المستثمرين بفرص الاستثمار في مصر، وتحديث أنظمة المعلومات البنكية وأنظمة الدفع واستخدام أدوات الإعلام الآلي والاتصال الحديث لربط الشبكة البنكية.				
٤	**الحصول**	– توفير الأراضى	وزارة	✓		

	على أراضي	الصناعية وتزويدها بالمرافق وطرحها أمام المستثمرين وتسهيل إجراءات حصول المستثمرين عليها – تخصيص الأراضي الصناعية باسعار مميزة لجذب أكبر عدد من المستثمرين – تحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي وتسهيل سبل إقامتها لما تشكلة أهمية فى دعم السياحة.	الاسكان والمرافق والمجتمعا ت العمرانية		✓ ✓	
٥	**البنية التحتية**	◘ تحديد نسبة أكبر فى هيكل النتقات العامة لمشروعات البنية الأساسية ◘ تشجيع الاستثمارات الخاصة (الوطنى والإجنبى) على المساهمة فى مشروعات البنية الأساسية. ◘ وضع خطط تنموية طويلة الامد .	الهيئة العامة للتخطيط العمرانى	✓	✓	
٦	**توصيل**	➢ تحسين واقع	هيئة	✓		

	المرافق	الخدمات المرتبطة بالسياحة خاصة أنظمة النقل ووسائله، شبكة الطرقات، الاتصالات. ➢ تطوير شبكة الطرف الصحى ➢ تطوير محطات تحلية المياة ➢ تطوير محطات توليد الكهرباء ➢ امداد شبكات الأنترنت ➢ وضع خطة طويلة الامد لتطوير شبكات الطرق والكبارى والانفاق داخل منطقة قناة السويس بصفة خاصة وفى جميع المحافظات بصفة عامة	المرافق العامة	✓	✓ ✓ ✓	

النتائج

- يشكل توفر مناخ الاستثمار الإيجابي وبيئته إجمالاً في المناطق السياحية مقوماً رئيساً وحافزاً قوياً لمجال الاستثمار السياحي في صناعة السياحة في المشروعات السياحية المقترحة ، والتي تعود

بالمنافع والفوائد الاقتصادية، والثقافية – الاجتماعية والبيئية، فمما لا شك فيه أن الاستثمار السياحي في موارد الجذب السياحي والخدمات والتسهيلات السياحية في منطقة السياحية الجديدة سيؤدي دوراً فاعلاً ومؤثراً في تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الدراسة .

- *أدى غياب عامل الأمن والاستقرار السياسي إلى تدهور البيئة الاستثمارية في معظم الدول منها مصر ما أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات السياحية في هذه الدول.*
- الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه المباشر بتكوين رأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني للإنتاج والتجديد والتطوير
- الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدر للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل دعامة أساسية لأي برنامج تنموي في الدول المضيفة ومصدر لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة إلى الدول المضيفة وخلق علاقات جديدة من رجال الأعمال وخلق علاقات مع الدول الأم.
- أن تعديل قوانين الاستثمار يعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- بالرغم من اهتمام الدولة المتزايد بالأستثمار و تحسين مناخه الأ ان هنالك عدة معوقات تواجه تحسين مناخ الأستثمار في اطار الأجرات الأدارية على المستوى الأتحادي و الولائي.

أهم التوصيات :-

توصيات موجهة لقطاع الاستثمار (وزارة الاستثمار)

- معالجة كافة أوجه القصور وإزالة السلبيات التي تعوق حركة الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الاجنبي بصفة خاصة .
- إكمال نظام النافذة الموحدة لتسوعب بقية الوزارات ذات الصلة بالمستثمرين .
- مراجعة قوانين العمل وإصلاحها لمنع رجال الأعمال الضمانات الكافية لمعالجة الخلافات العمالية والتعاقدية.
- تشجيع السياسة النقدية والاقتصادية والجمركية نحو تنمية الاستثمارات السياحية .
- ضمان حرية تحويل الأموال للمستثمرين من وإلى مصر بكل العملات .
- إجراء المزيد من الإصلاحات في النظام القانوني والإجرائي لعمل القطاع الخاص ليكون أكثر شفافية وذلك في إطار إصلاح بنيوي عام للاقتصاد يهدف إلى تطوير البيئة الاقتصادية وجعلها أكثر ملائمة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- تشجيع شركات القطاع الخاص على الإندماج وتكوين كيانات اقتصادية اكثر قدرة مالية أو تكوين شركات مساهمة عامة عن طريق منع الحوافز الضريبية والمالية الأخرى.
- توفير حوافز إستثمارية لأصحاب الأموال العربية من أجل تشجيع الإستثمار السياحى العربى فى مصر

- إعادة النظر فى قوانين الإستثمار الخاصة بمواقع الإستثمار السياحى ، بما يضمن إعادة إستراتيجية شاملة لتطوير القطاع السياحى .
- تشجيع الاستثمار بمنطقة قناة السويس فى كافة المجالات .

توصيات موجهة لقطاع السياحة (وزارة السياحة والهيئة المصرية العامة لتنشيط السياحى):-

- إنعاش الترويج السياحي وتنظيمه بما في ذلك برمجة التوعية الرسمية والشعبية، وإصدار النشرات السياحية والأدلة والأفلام الترويجية وغيرها من وسائل الإعلام المنشور والمسموع والمرئي وذلك من خلال القيام بمسح ميداني للمواقع السياحية ووضع مخططات عمرانية لتطويرها مما يتطلب إنشاء مجلس خاص بالترويج السياحي ليأخذ على عاتقه هذه المهمة .
- تفعيل الأنشطة السياحية وإعداد البرامج السياحية بالتنسيق مع مكاتب السفر والسياحة المحلي والدولي وإقامة المهرجانات السياحية والثقافية وبصفة دورية في مناطق الجذب السياحية ،
- العمل على نشر الوعي الثقافي لدى المواطنين بأهمية السياحة واستخدام الإعلام السياحي كأحد العناصر الرئيسية في ذلك، فضلا عن العمل على تحسين الصورة السياحية لمصر بحملة توعية وتثقيف شاملة وعلمية عن المواقع السياحية في بأقليم قناة السويس بما يعكس حضارة المصرية وعمقها التاريخي .
- المشاركة في مختلف التظاهرات السياحية الدولية والإقليمية، لتشجيع تدفق رؤوس الأموال والشراكة دوليّ مع مجموعات فندقية .

- رصد المخصصات المالية الكافية للنهوض بالقطاع السياحي في بلادنادعم البنية التحتية واستكمال البنية التشريعية وتنفيذ القوانين المنظمة للسياحة
- تحسين واقع الخدمات المرتبطة بالسياحة خاصة أنظمة النقل ووسائله، شبكة الطرقات، الاتصالات.

المراجع

١. أبو قحف ،عبد السلام(٢٠٠٣) "الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية" مؤسسة شباب الجامعة ,الإسكندرية، ص ٢٦

٢. الزهرانى، عبد الناصر بن عبد الرحمن (٢٠٠٨)"الاستثمار السياحى فى محافظة العلا "،مركز المعلومات والابحاث السياحية،الهيئة العامة للسياحة والاستثمار،المملكة العربية السعودية،ص١٧:٢٦.

٣. الزوكة، محمد خميس (١٩٩٨)،"صناعة السياحة."، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،ص٢٨٧.

٤. المهيرات ،بركات كامل(٢٠٠٩) " الأمن السياحي و التشريعات السياحية" –الطبعة الاولى٢٠٠٩ دار الفكر،الجزائر،ص٤٠-٤١

٥. أمين،طيبى محمد(٢٠١٦)"الضوابط القانونية للاستثمار السياحي فى الجزائر"،رسالة ماجستير،منشورة، جامعة د.الطاهر مولاي – سعيدة – ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،الجزائر،ص١١-١٨

٦. فتح الله،زيداني(٢٠١٦)" الضمانات القانونية لإستثمار السياحي في الجزائر"،"، أطروحة ماجستير في قانون أعمال،كلية الحقوق العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر _ بسكرة _، الجزائر،ص١٤

٧. مكاوي، مصطفى أحمد السيد(٢٠١٤)" الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات ورؤية التطوير"،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد١٩٣،ص١٢:٤٩

٨. جاد ،ريهام عبد الرحمن (٢٠١٢)" دور الشركات العابرة للجنسيات فى حفز الإستثمار الأجنبى المباشر بقطاع السياحة المصرى" ، رسالة ماجستير ، كلية السياحة والفنادق ، جامعة قناة السويس ، ص ٣١ – ٣٢

٩. دعبس، يسري (٢٠٠٣)"صناعة السياحة –بين النظرية و التطبيق – دراسات و بحوث في أنثروبولوجيا السياحة" ، الملتقى المصري للإبداع و التنمية، ١٤ ط١ ، الإسكندرية، مصر، ص٥١٧

١٠. دسوقى،خالد وجدى(٢٠٠٩)" الاستثمار السياحى وأثرة عل التنمية السياحية دراسة مقارنة بين أسبانيا ومصر ،رسالة ماجستير ،كلية الأقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ،ص٢٣-٣٣-٩٠-١١٣

١١. جابر، محمد مدحت (٢٠٠٤) ،" جغرافية السياحة والترويح." مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص٧-١٢٩